القسم الرابع

النسق العسكرى والمجتمع

القســـــم الرابـــــع

النسق العسكرى والمجتمع

اوضحنا أن تحليل التنظيم كنسق اجتماعى يتيح دراســـة العلاقـــات بينه وبين بيئته . وان الاتساق الاجتماعية كأنساق مفتوحة تعتمـــد على انساق أخرى ، وأن اعتبارها انساقا فرعية أو فوقية انما يعتمـــد على درجة ذاتيتها واستقلالها فى تنفيذ وظائفها ، ولهذا فاننا سنعالج فى هذا القسم علاقة النسق العسكرى بالمجتمع وسنحلل طبيعة هذه العلاقـــة موضحين لماذا يحاول النسق العسكرى أن يتدخل فى شئون المجتمـــع أو أن يضطع بوظائف تقوم بها انســاق أخرى .

والواقع ان الدراسات السوسيولوجية للعلاقة بين النسق العسكرى والمجتمع قليلة فى عددها على الرغم من خفة حدة المعارضة الايديولوجية لهذه الدراسات (Jenkins, 1974, p. 1) وتبدو اهمية هذه الدراســـات اذا ما ادركنا أن النسق العسكرى يتمتع بثلاث مزايا اساسية لا يتمتـــع بها أى نسق اجتماعى آخر وهى : التنظيم الدقيق واحتكار القـــوة المتمثله فى الأسلحة والمعدات العسكرية والهيبة العالية الناتجه عن ذلك يضـــاف الى هذا انه ليس هناك نسق مثل النسق العسكرى يحصل على تدعيم مالى متزايد فقد انفقت حـــكومات العالم فى بدايـــة السبعينات اكثر من مائتى بليون دولار على قواتها المسلحة ، وانفقت الحكومة الامريكية مثلا على قواتها المسلحة فى عام ١٩٧٢ قدر ما انفقته على التعـــليم والشـــــئون الصحية معا ويتضح من هذا أن انفاق بلايين الدولارات على المعـــــدات المتطورة والجيش العامل يمكن أن يستوعب نصف الدخـــل القـــــومى الاجمالى بسهولة .

كما أن النظرة العامة لدول العالم تكشف لنا عن أن أكثر من ثلث دول العالم فى الأمم المتحدة مرءوس بواسطة افراد عسكريين سيطروا على السلطة عن طريق الانقلاب العسكرى ، وهو الوسيلة التقليدية التى يتحرك بها العسكريون من معسكراتهم الى أماكن السلطة . وعلى الرغم من الجهود التى بذلت لمحاولة اخضاع القوات المسلحة للرقابة المدنية فان الفشل فى ذلك كان حليف هذه الجهود فى أغلب الأحيان ، كما تزايد عدد الدول الخاضعة للحكم العسكرى بدرجة ملحوظة عبر العالم ، ففى أمريكا اللاتينية ارتفع العدد من دوله واحده فقط فى عام ١٩٦٢ الى عشرة دول فى منتصف السبعينات كما ارتفع العدد الكلى فى القارة الافريقية من دولتين الى خمس عشرة دولة فى نفس الفترة .

ويحتوى هذا القسم على ثلاثة فصول يحلل أولها عوامل تدخل النسق العسكرى فى شئون المجتمع ويتناول الثانى والثالث علاقة النسق العسكرى بمجتمعات الدول الكبرى ودول أوربا الغربية والصين واليابان وكوبا والبانيا ويوغسلافيا ودول آسيا وأفريقيا والشرق الأوسط .

الفصل الحادى عشر

عوامل تدخل النسق العسكرى فى شئون المجتمع

يرفض مدخل العلوم الاجتماعية فكرة التدخل العشوائى العسكرى فى شئون المجتمع . ولهذا فانه يحاول ربطها دائما بالظواهر الاجتماعية الأخرى فى المجتمع حتى يمكنه تفسيرها ، وتأخذ علاقة النسق العسكرى بالمجتمع ــ بصفة عامة ــ عدة أشكال على النحو الآتى :ــ

(ا) النفوذ العسكرى :

وتكون فيه القوات المسلحه جماعة ضاغطة قوية ، ويسود هذا النفوذ فى الدول التى يكون فيها الضبط المدنى فوق القوات المسلحة قويا ومستقرا .

(ب) المشاركة السياسية :

وهذا الشكل هو الأقل شيوعا ويكون فيه للقوات المسلحة دور انتصويت عند اتخاذ القرارات وتبلغ المشاركة العسكرية ذروتها حينما يطرد العسكريون السياسيين الرسميين المختارين .

(جـ) الضبط العسكرى فوق السياسة :

وهو أكثر أنواع الاحتواء العسكرى لشئون المجتمع وتقرر فيه القوات المسلحة هنا من الذين يكونون فى مواقع القيادة وأى السياسات تتبع وكيف توزع المصادر الحكومية على الجماعات المختلفة .

ومن الصعب أن نجد قوات مسلحة فى اى دولة من الدول بعيدة عن

سياستها لأن السياسة تهتم بتوزيع القيم والقوى داخل المجتمع وتبحث القوات المسلحة عن نصيبها من هذه المصادر لأنها هى التى تتولى حماية أمن المجتمع ونظامه العام وهيبته القومية كما أن حاجتها الى مصادر خاصة بها لتنفيذ مسئولياتها تجعل منها عاملا سياسيا قويا (Welche, 1974, p. 5) وتمارس القوات المسلحة هذا الدور حتى فى البلاد التى يكون فيها الضبط المدنى واضحا فوق الحكومة كما فى المكسيك والهند مثلا .
(Nordlinger, 1977, p. 13)

ويختلف تدخل القوات المسلحة فى شئون المجتمع تبعا لعدة عوامل منها تصور الضباط فى المجتمع للأوضاع السائدة فيه . ودرجة ادراكهم للتهديد الخارجى الذى يتعرض له وكذلك درجة ثقتهم فى معالجة القادة السياسيين للامور ، اما اذا تهدد الاستقرار الداخلى للبلاد او تعرضت لهجوم خارجى فان التدخل العسكرى هنا لن يكون موضع سؤال .

ويختلف الوعى السياسى للقوات المسلحة من مجتمع لآخر فهى فى بعض الدول تسعى لأحداث تأثير سياسى ، وفى أخرى تكون خادمة للحكومة وفى ثالثة تمارس ضغطا عليها لتنفيذ رغباتها ، وقد تتحالف القوات المسلحة أو قطاع منها مع جماعات اجتماعية وسياسية قائمة أو تظل بعيدا عن الصراع لحماية تكاملها او قد تؤيد على العكس من ذلك احدى الجماعات الأخرى .

وتساهم القوات المسلحة فى الولايات المتحدة ومجتماعات أخرى قليلة فى صياغة القرارات السياسية ، وتتمتع هذه المجتمعات بضبط مدنى عال فوق القوات المسلحة لكنه ليس بسبب تطور هذه المجتمعات الاقتصادى والاجتماعى أو وصول قواتها المسلحة الى درجة عالية من المهنية او ما يتصور أنه توزيع متكامل للقوة السياسية ولكنه راجع لاستدماج الضباط القيم الخاصة بالسيادة المدنية كجزء من أخلاقيات هذه القيم .

ومن الصعب أن تتحقق السيادة المدنية فوق القوات المسلحة فى

الدول الحديثة النمو كما فى افريقيا وآسيا وامريكا اللاتينية لعدم استدماج القوات المسلحة فيها معيار الضبط المدنى فى اخلاقياتها العسكرية . ومن ثم فانها تمارس دورا فعالا فى شئون المجتمع وخاصة اذا ما تهددت مصالحها وتسمى هذه المجتمعات عادة بالمجتمعات البريتورية (١) Pretebarian Societies لأن القوات المسلحة فيها لا تلعب دورا تابعا للسلطة المدنية ويطلق على ضباطها الجنود البريتوريون لانهم المستخدمون الأساسيون للقوة والذين لهم الكلمة العليا فى شئون البلاد ، وذلك بسبب حيازتهم للسلاح الحقيقى من دبابات وطائرات ومعدات عسكرية .

ولا يحدث تدخل القوات المسلحة فى شئون المجتمع من فراغ ، فالذى لا شك فيه أن هناك توحدا فى المصالح والايديولوجيات الاجتماعية بينها ، لكن التدخل العسكري يشير دائما الى عدم القدرة النسبية للانساق الاجتماعية القائمه على اداء ادوارها بكفاءة عالية .. وللقوات المسلحة وظائف محددة ومتخصصة تطبقها فقط فى شئون الدفاع الداخلى أما اذا وسعت انشطتها بحيث تشمل انشطة اجتماعية اخرى لا تدخل فى اختصاصها فان هذا يعنى فشل الانساق القائمة فى اداء وظائفها .
(German, 1961, p. 80)

وسنتناول فيما يلى تدخل القوات المسلحة فى شئون المجتمع من الزوايا الآتية :

اولا : عوامل تدخل النسق العسكرى فى شئون المجتمع .

ثانيا : انواع التدخل العسكرى .

ثالثا : التبريرات التى يقدمها النسق العسكرى للتدخل فى شئون المجتمع .

رابعا : الأصول الاجتماعية للضباط الذين يقودون التدخل .

---

(١) يرجع استخدام هذا المصطلح الى احد الأمثلة الشهيرة فى التدخل العسكرى حينما شكل الحرس الامبراطورى الرومانى وحدة عسكرية لحماية الامبراطور .. ولكن هذه الوحدة استخدمت القوة العسكريه للاطاحة بالامبراطور واحلال آخر محله.

اولا : عوامل تدخل النسق العسكرى فى شئون المجتمع :

تعتبر الانقلابات العسكرية أكثر الأشكال المعاصرة لسيطرة القوات المسلحة على البلاد . وقد اختلفت آراء العلماء فى تفسير أسباب ذلك ، فمنهم من ردها الى تنظيم القوات المسلحة وانماط تجنيدهـا كموسكا . مثلا Mosca الذى راى أنها تضم كل العناصر المحاربة وهذا يجعلهـا بالتالى قادرة على فرض الطاعة لتحقيق أهداف معينة فلا تجد صعوبة فى املاء ما تريده على المجتمع ، بينما يرى البعض الآخر ان عوامل بيئية تؤثر مباشرة على قيام العسكريين بانقـلاب لتصحيح ما يرونه غير مناسب ، وسنحاول فيما يلى دراسة هذه العوامل .

(أ) العوامل الداخلية المؤدية لتدخل النسق العسكرى فى شئون المجتمع :

هناك عوامل متعددة ترجع الى النسق العسكرى نفسـه تؤثر على احتمالات تدخله فى شئون المجتمع منها تصور الأفراد العسكريين لمهمـة القوات المسلحة ، فاذا راوا أن مهمتها يجب أن تحمى الأمـة من فسـاد السياسيين حتى لو كانوا مختارين من قبل الجماهير فان احتمالات تدخلهم تزداد ومن هذه العوامل ايضا الانقسامات الطبقية او السلالية داخـل القوات المسلحة او تلك التى تعود للاختلافات بين فروع الاسلحة .. واخيـرا هناك درجة الوعى السياسى لأفراد القوات المسلحة .

١ ــ مهمة القوات المسلحة :

تعتبر مسئولية القوات المسلحة فريدة فى نوعها ،فهى تقـوم بحماية الدولة وذلك على عكس الشرطة التى تنحصر مهمتها فى حماية الاستقرار الداخلى ، كما أنها ليست مسلحة بدرجة كافية وعليها أن تنفـذ الأوامر التى تصدر اليها . أما القوات المسلحة فتنتشر على الجبهة أوفى معسكرات وتكون بعيدة عن المناطق المدنية ويقوم فيها التجنيد على اساس قومى ، واهتمامها مركز وموجه نحو قرارات السياسية الخارجية وذلك على خلاف الشرطة التى تهتم بقرارات السياسة الداخلية .

وقد يحدث أن يناط بالقوات المسلحة مهام هى من صميم مهام الشرطة

وتصبح بهذا طرفا فى النزاع السياسى . وهنـــا يتغير منظور القـــوات المسلحة لنفسها على انها ليست قوة مدافعة عن الأمة فقط ولكنها أيضا قوة محاربة كما انها ليست جزءا من قوات الشرطـــة يمكن ان تؤثر على مجريات الصراع داخل البلاد .

ويعنى هذا أن احتمالات التدخل العسكرى قـــد تنمو حينما تصـــبح القوات المسلحة محتواة فى مهام هى من مهام الشرطة أساســـا او فى اى انشطة اخرى لقمع اى تمرد داخلى بالبلاد ، وتزيد احتمالات هذا التدخل حينما تأمر الحكومة القوات المسلحة باستخدام العنف ضد معارضيها .

وقد حدث فى الفترة من ١٩٠٧ ـــ ١٩٦٦ حوالى مائة وخمسة انقلابا ناجحـــا فى أمريكا اللاتينية وتبين أن ثلثى هذه الانقـــلابات قـــد حدث فى فترة تميزت بعدم الاستقرار الداخلى ، وهذا لا ينفى أن تكون القـــــوات المسلحة نفسها فى نفس الوقت كانت لديها الرغبه فى التدخل ، فكانت تتخذ من عدم الاستقرار الداخلى ذريعة لهذا التدخل .

وتقل احتمالات التدخل العسكرى حينما تتعرض البلاد لهجوم خارجى وذلك لان الحرب والازمات العالمية واهانة الشعور القومى والاعتداء على الحدود كل هذا قد يفجر الشعور القومى فتكسب الحكومة والقـــــوات المسلحة على السواء تأييد الأمة .

ويعنى هذا أن احتمالات التدخل للقوات المسلحة فى الشئون الداخلية قد تقل كلما كانت هناك طوارىء تتعرض لها . ومن ثم تتركز مهمة القوات المسلحة فى الدفاع القومى .

وقد كان ذلك واضحا فى الفتـــرة من ١٩٤٠ ـــ ١٩٤٢ فى دول أمريكا اللاتينية حيث كانت هذه الفترة هى الوحيدة التى لم تحدث فيها انقلابات عسكرية وذلك لانشغال القوات المسلحة فى امـــور الحرب . . وبعد انتهاء الحرب بدأت الانقلابات العسكرية فى العودة مرة أخرى .

وتقل احتمالات التدخل العسكرى اذا اضطلعت القوات المسلحة بمهام ذات طابع مدنى ، اذ تلجأ العديد من الحكومات الى اشراك القوات المسلحة فى برامج التنمية بها ، وتستوعب هذه البرامج اهتمام وخبرة القوات المسلحة فى البناء القومى وتكون بمثابة قنوات تصب فيها طموحها السياسى مثال ذلك تاريخ القوات المسلحة الامريكية فى القرن التاسع عشر حينما اسست اكاديميتها العسكرية The West Point كمدرسة للهندسة وليست كأكاديمية عسكرية تخرج ضباطا عسكريين . وظلت حتى الحرب الاهلية الامريكية تقوم بأداء مهمة ذات طابع مدنى واضح ، وكذلك الحال بالنسبة لاسرائيل التى احتوت قواتها المسلحة فى مهام بناء الكيبوتزات فى المناطق الاستراتيجية فقامت بذلك بعمل ثنائى دفاعى خارجى وعمرانى داخلى .

ويعنى ما سبق أن المدنيين قد يحددون مهمة القوات المسلحة بانها قهر المعارضة فى الداخل والاشتراك فى بناء الدولة،ولكن القوات المسلحة قد تكون ذات تعريف خاص يحدد مهمتها ، فيرى الضباط أن مسئوليتهم هى حماية الامة من فساد السياسيين وهنا تنصب القوات المسلحة نفسها حارسة على المؤسسات القومية ، ويمكن ان نجمل ذلك فى القول بأن **قيام القوات المسلحة بتمييز مهمتها كخادمة (للحكومة) أو كخادمة (للأمة) يشجعها على أن تتحرك مباشرة للتدخل فى شئون المجتمع .**

ومثال ذلك أن الجنرالات الفرنسيين الذين رفعوا السلاح على ديجول فى ابريل ١٩٦١ كانوا مقتنعين تماما بأن المواطنين الفرنسيين قد اجبروا على قبول استقلال الجزائر مما يتعارض مع مصالح فرنسا .

وهناك مثال آخر تصوره كلمات الجنرال دوجلاس ماك آرثر Douglas Mac Arthur الذى اقصاه الرئيس ترومان Truman فى عام ١٩٥٢ .

اذ قال : « انه لمفهوم خطير أن تكون القوات المسلحة موالية للهؤلاء الذين يمارسون — مؤقتا — أكثر من أن يكون ولاؤها للبلاد والدستور ».

٢ — السمات التنظيمية للقوات المسلحة :

التماسك Coheieveness والذاتية Autonomy والاختلاف البنائى

والتخصص الوظيفى
Structural Differentiation and Functional Specialization

هى اهم السمات التنظيمية للقوات المسلحة وسنحاول فيما يلى توضيح دورها فى احتمال تدخل القوات المسلحة فى شئون المجتمع .

التماسك :

أن للقوات المسلحة ذات التماسك الداخلى القوى قدرة كبيرة على التدخل فى شئون المجتمع عن القوات المسلحة ذات التماسك الضعيف وقد ينجح الانقلاب المضاد فى الاستيلاء على السلطة اذا كان النظام العسكرى القائم اقل تماسكا .

ومن أهم عوامل التماسك فى القوات المسلحة القيادة المركزية والانضباط والتدرج الهرمى والروح المعنوية والاكتفاء الذاتى وكذلك التدريبات التى يمارسها العسكريون وخلعهم للابسهم المدنية وارتداؤهم الزى العسكرى وتجريدهم من أسمائهم وانضمامهم الى تنظيم لا شخصى وحرمانهم لعدة أسابيع من محيطهم المدنى الذى كانوا يعيشون فيه .. كل هذه العوامل تؤكد لهم كلية القوات المسلحة وكيانها المستقبل بحيث تصبح بالنسبة لهم شكلا جديدا من التوحد مع تنظيم جديد.. وهذا يعنى احساسهم بمسئولية من نوع خاص .. واذا اضفنا الى ذلك مهام القوات المسلحة فى أوقات المعركة كعامل مؤد لتماسكها أيضا فان هذا يعنى ان تدريب أفرادها على اطاعة اوامر القيادة بسرعة وكفاءة أمر يصلح للاستخدام فى أوقات الصراع ، فهى كلما كانت أكثر تماسكا وانضباطا اطاعت الأوامر بسرعة وبلا تردد حتى ولو كانت هذه الأوامر هى بالسير لقصر الرئاسة واقصاء شاغليه .

الذاتية :

تزداد احتمالات تدخل القوات المسلحة فى شئون المجتمع كلما كان هناك مايؤثر على ذاتيتها او حقها فى صنع القرار لنفسها .

وذلك لانها تدعى ان لها الحق فى الاستقلال بتنظيمها وعملياته الداخلية .

وتكون قلقة دائما على كل ما يؤثر على امتيازاتها ومكانتها وذاتيتها .

ويمكن القول أن تجنيد الضباط من طبقة تشترك مع السياسيين فى خلفيتها ونظراتها السياسية أمر يؤدى الى التقليل من احتمالات التدخل كما كان الحال فى أوربا عام ١٨٦٥ حيث كان هناك ٨٠٪ من جنـــرالات الجيش الروسى من الارستقراط وقد يمكن القول أيضا أن التكامل بين الضبـــاط والطبقة الحاكمة أمر يؤدى الى حياد القوات المسلحة السيـــاسى . لكن الأمثلة الواقعية فى دول أمريكا اللاتينية لا تؤيد ذلك وتوضح انه ليس شرطا كافيا لعدم تدخل القوات المسلحة فى شئون المجتمع .

ويمكن تفسير ذلك فى ضوء عامل الذاتية ونظرة كل من القوات المسلحة والمجتمع اليه فهناك فرق بين مايسمى بالموضوعات الفنية وموضوعات صوغ السياسة فى المجتمع فموضوعات صوغ السياسة هى أهـــداف وغايات المجتمع التى تسعى القوات المسلحة لتحقيقها . أما الموضوعات الفنيـــة فهى الوسائل والخطوات الضرورية لانجاز هذه الغايات ، وقد يكون الفصل بينهما أمرا سهلا للغاية من الناحية النظرية . لكن ذلك ليس سهلا عنـــد تنفيذه حيث يختلف الأمر من دولة الى أخرى .ومثال ذلك أن أعلان الحرب فى الولايات المتحدة أمر يعود الى الكونجرس كأحـــد موضوعـــات صـــوغ السياسة بينما التكتيك للحرب هو موضوع فنى يدخل فى اختصاصات القوات المسلحة وفى بعض البلدان تكون الموضوعات الفنية كمخصصات الأسلحة تحت سيطرة القوات المسلحة تماما لكنها قد تتقاسمها مع المدنيين فى بلدان أخرى او هى فى يد المدنيين كلية فى غيرها .

ومن المفروض أن يكون هناك اعتراف متبادل بين القوات المسلحـــة والمدنيين حول ما يجب أن يكون مشتركا بينهما وما هو مقصور على احدهما لأن التوازن بينهما هو الذى يحدد شكل العلاقات المدنية العسكرية ، فاذا حدث تغير مفاجىء فى موضوعات صوغ السياسة بما يهدد القوات المسلحة فان هذا يكون باعثا لها على التدخل اذ ترى فيه تهديدا لذاتيتها ، مثال ذلك ان اتجاه الحكومة لتخفيض ميزانية القوات المسلحة أو احجامها عن ادخال

أسلحة جديدة تحتاج اليها هذه القوات أو انشاءها لميلشيا شعبية كل ذلك قد يشجع القوات المسلحة على التدخل .

الاختلاف البنائى والتخصص الوظيفى :

تقل احتمالات التدخل العسكرى فى شئون المجتمع بتزايد التخصص الوظيفى والاختلاف البنائى بداخلها ، لأن تعدد اسلحة القوات المسلحة يجعل من الصعب هذه الأيام أن يخطط لانقلاب ناجح وخاصة لأن وحدات المخابرات تتابع مختلف التحركات غير العادية داخل الأسلحة ، كما أن التخصص الوظيفى المتزايد يحول دون التحرك الناجح لأن على القائمين بالانقلاب فى مثل هذه الحالة أن يتحالفوا مع مختلف المصالح ويصعب عليهم ذلك اذا كان لكل سلاح منظور خاص او اهتمام قومى .

ولكن التنافس بين الوحدات العسكرية يؤدى تحت ظروف معينة الى زيادة احتمالات التدخل . مثال ذلك أن تنظر القوات المسلحة للتنظيمات شبه العسكرية على انها مناهضة لها ، فقد ادى انشاء الفرقة الخاصة لحماية الرئيس الغانى فى سنة ١٩٦٦ الى استياء الضباط واستيلائهم على الحكومة المدنية ، كما استاء الضباط فى مالى بعد ذلك بسنوات أيضا من انشاء الحكومة لفرقة خاصة فاطاحوا بها .

وتتزايد احتمالات التدخل العسكرى ايضا بتزايد دور المساعدة العسكريه الأجنبية فى توسيع دور استقلال القوات المسلحة ، وذلك لأن المساعدة العسكرية الأجنبية من الدول الصناعية تؤثر على المفهوم الذاتى للقوات المسلحة على اساس انها اكثر تقدما من التنظيمات الاخرى وأسرعها فى استخدام المعدات والأسلحة التى تدافع بها عن البلاد . وهذا يشجعها على محاولة الاضطلاع بمسئوليات جديدة تؤثر على الضبط المدنى القائم فوقها ، ولا يتناقض ذلك مع الاعتبار القائل بأن احتواء القوات المسلحة فى انشطة مدنيه يقلل من احتمالات تدخلها فاحتواء القوات المسلحة الشديد فى القضايا الاهلية هو الذى يخلق لديها احساسا متزايدا بدورها ولهذا فان دلمار J.L. Delmar قد لاحظ أن الاعمال التى قامت بها القوات المسلحة

الارجنتينية لمقاومة العصيان الداخلى خلق لها وظيفة جديدة وهى حمـــاية استمرار تضامنها مع العالم الغربى والدفاع عن الحرية الفردية وهذا لا يعنى الا احتواء مستمرا فى شئون البلاد وهنا جاء القول بأن دور المساعدة الاجنبية فى زيادة احتمالات التدخل هو الدور الذى يوسع من درجة الوعى السياسى للقوات المسلحة .

٣ ــ المهنيـــة : Professionalization

يرى ابرامسون Ibramson وفاينر Finer انه كلما عظمت مسئوليات الضباط وتقدم تدريبتهم وزادت مهنيتهم زادت احتمالات تدخلهم فى شـــئون المجتمع وذلك لانهم مشجعون على اتخاذ القرارات بفضل خلفياتهم الاكاديمية وقد حدد هانجتون Hunginton ثلاث خصائص لاعضاء المهنة الواحـــدة هى الخبرة المشتركة والتضامن المشترك والمسئولية الاجتماعية وتؤدى هذه الخصائص الى احساسهم بانهم اكثر من مجرد جمـــاعة تؤدى عملا ما ذا طبيعة ما .. والقوات المسلحة مركب ينمو باستمرار ويساهم التخصص الوظيفى والاختلاف البنائى فى زيادة مهنيتها بدرجة كبيرة . وتنمو هذه المهنية فى اطارين احدهما مشترك والآخر فردى . ويتمثل الاطار المشترك فى زيادة التجنيد لتشكيل قوة عسكرية رخيصة تشكل منها الجيوش الكبيرة وفى دور الصناعة فى الاستعانة بالمعدات والوسائل الصالحة لها وكذلك فى التدريب المتقدم للضباط فى الاكاديميات العسكرية .

أما الاطار الفردى فيتمثل فى تشرب الضـــباط لقيم وأهـــداف نسقهم العسكرى والذى اصبح الآن منصبا على القيم القومية واستقرار المجتمع .

ويرى ابرامسون انه لابد من ارتباط هذين الاطارين كل مع الآخر والعمل على سيادة الضبط المدنى فوق القوات المسلحة والحفاظ على هذا الضبط ويأخذ الضبط المدنى فوق القوات المسلحة شكلين اساسيين هما الضبط المدنى الذاتى والضبط المدنى الموضوعى والاول هو الاكثر شيوعا .. ولا يكون فيه فصل واضح بين الجماعات المدنية والعسكرية أو بين القيم المدنية والعسكرية بل يتحقق التوحد فى الفكر والنظرة بينهما . أما الضبط المـــدنى

الموضوعى فيعنى أن هناك انفصالا واضحا بين السلطتين المدنية والعسكرية واعترافا بذاتية المهنه العسكرية واستعدادا تاما من جانب القوات المسلحة لتنفيذ رغبات أى جماعة تعمل على ضمان السلطة الشرعية داخل البلاد . ومن هذه الذاتية العالية نظرا ابرامسون وفاينر لـدور القوات المسـلحة فى التدخل فى شئون المجتمع .

٤ ــ **الوعى الســـياسى :** Political Awarness

يعنى التدخل العسكرى أن افراد القوات المسلحة ينصبون من انفسهم عن طريق كبار الرتب اعلى سلطة حاكمة فى الدولة ، ويعنى الوعى السياسى أن القوات المسلحة تدرك ادراكا كاملا للاهداف التى تريدها ، والتى لاتريدها وكيفية تغييرها ، وتختلف درجة الاحتواء السياسى للقوات المســلحة ، فقد تكون هامشية فى نظرتها للامور السياسية او تكون محتواة بشدة فيها بحيث تستطيع أن تخلق انظمة عسكرية يراسها كبار العسكريين ، **ولهذا فانه يمكن القول أنه كلما انخفضت درجة الوعى السياسى قلت احتمالات التدخل العسكرى .**

وقد كانت هناك محاولات عبر التاريخ لضمان الحياد السياسى للقوات المسلحة فقد رأى المنظرون الفرنسيون للعلاقات المدنية العســكرية أن الجمهورية الفرنسية الثانية (١٨٧٥ ــ ١٩٤٠) تمثل نموذجا لهذا الحيــاد حيث كانت القوات المسلحة خلال هذه الفترة صامتة لا تتكلم مطيعة تخص نفسها فقط بالمسائل المهنية والتكتيك العسكرى تاركة للمدنيين القضايا الخاصة بشئون البلاد لأن الطاعة لديها كانت غاية فى حد ذاتها .

وكما اوضحنا سابقا فانه ليست هناك قوات مسلحة منفصلة تمامــا عن الاعتبارات السياسية وليس هناك عسكريون بلا وعى لكن المســألة مسألة درجة وعى اكثر او وعى اقل .. ورغبة اكثر فى قبول التوجيهــات المدنيه او رغبة اقل . . والمهم هنا ان يدرك المدنيون أن توجيهاتهم للقوات المسلحه يجب أن تكون واضحة فقد أدى ضعف الضبط المدنى على القوات المسلحة الفرنسية خلال حرب الجزائر الى تشجيعها على أن تلقى بعيــدا بمسلماتها السياسية وتطيح بالجمهورية الرابعة .

وتختلف طبيعة الوعى السياسى تبعا لرتب العسكريين ، فكبار الرتب يعملون بصفة عامة من خلال الابنية السياسية القائمة ويكونون قادرين من خلال نفوذهم وآرائهم على تحقيق اهدافهم بالضغط على الحكومة وليس بفرض انفسهم عليها ، ولهذا فانه من النادر عند حدوث انقلاب معين أن يكون اقدم الضباط هو القائد الفعلى له ، بل ان الضباط الاحدث منه رتبة يكونون هم القادة الفعليين ولا يكون اقدم الضباط الا كواجهة لاعطاء الصبغة الشرعية للانقلاب (Welchg pp. 5—22) ويختاره القائمون بالانقلاب لعدة عوامل منها تأثيره الشخصى داخل القوات المسلحة ومركزه الهام فى بنائها القيادى أو مكانته وهيبته الجوهرية للانقلاب ويطلق الباحثون عليه عادة الرجل الارجوحة Swing Man ومن امثلة هذا النوع من القادة المارشال كاستيلوبرانكو Castelo Branco فى البرازيل (Needler, 1966, p. 621) اما الرتب الحقيقية القائمة بالانقلاب فقد تتراوح بين رتبة النقيب والرائد والمقدم وهى الرتب التى تساهم عادة فى قضايا صنع القرار .

ويعنى الحياد السياسى أن يكون الضباط بعيدين عن السياسة او أن — هناك قيودا مفروضة عليهم من قبل الجماعات أو الافراد السياسيين لكنهم حينما يكونون على صلة بقوى اجتماعية تعارض الحكومة يزداد طموحهم السياسى وتزداد احتمالات الرغبة فى التدخل وحتى لو عزلوا فى معسكرات أو مواقع مكتفية ذاتيا فان هذا الانعزال رغم أنه يغذى الروح المعنوية لديهم فانه لا يحد من فرص اتصالهم بالخارج غير أنه تجدر الاشارة هنا الى أن لتوقيت التحاق الضباط بالقوات المسلحة دورا فى احتمال التدخل فالضباط الذين يلتحقون بوحداتهم بعد وقت قصير من التدريب اقل تمثلا لمعايير القوات المسلحة واقل اتصالا بالمدنيين . **وهذا يعنى فى النهاية ان الضباط ذوى الروابط القوية مع افراد وجماعات تعارض سياسة الحكومة قد يشكلون جماعات سرية للاطاحة بها .**

وليس هناك فى الواقع ما يحطم التماسك والانضباط العسكرى اكثر من حرب غير ناجحة أو هزيمة عسكرية شديدة ، وتؤدى الهزيمة الى تبادل التهم وزيادة حدة التوتر بين المدنيين والعسكريين . وداخل القوات المسلحة

نفسها مما يزيد من درجة الوعى السياسى لدى العسكريين . **ومن هنا يمكن القول بأن الهزيمة العسكرية فى الحرب اذا كانت مصاحبة باعتقاد مؤداه ان الحكومة لم تعط القوات المسلحة التأييد الكافى فان ذلك يزيد من احتمالات التدخل العسكرى .**

وتختلف طبيعة ومجـال التدخل العسـكرى باختلاف درجة ضجر العسكريين فالانقلابات التى تحدث بسبب قضايا خاصة بالقوات المسـلحة كالدخول والترقيات أو المساس بالامتيازات العسكرية هى الانقلابات التى تحدث تغيرات فى الافراد أو فى سياسة البلاد وكلما عولجت اسباب هـذا الضجر سهلت عودة العسكريين لمعسكراتهم . اما ما يتعدى حدود الضجر العسكرى فقد يؤدى فيه التدخل الى تشكيل حكم عسكرى صريح ، **ولهذا يمكن القول أن التدخل العسكرى الناتج عن المساس بمصـالح القوات القوات المسلحة قد يؤدى الى اعادة الحكم المـدنى بينما يؤدى التدخل العسكرى الناتج عن عدم الثقة كلية فى النسق السياسى الى انشاء حكم عسكرى مستمر .**

ولمحتوى المنهج التعليمى فى الكليات العسكرية دور فى الوعى السياسى للضباط ، فهؤلاء الضباط الذين يهتمون بالتكتيك العسكرى فقط وفى حدود الوسائل وليس الاهداف قد يضعون انفسهم فى حدود جماعة معينة لهـا مصالح محددة ولا يتدخلون الا اذا تعرضت هذه المصالح للمساس وقـد لا يقيمون اعتبارا للمصالح العليا للمجتمع ، ولكن الواقع أن مناهج الكليات العسكرية اليوم تحتوى على العديد من الموضوعات التى تعمل على تأييد الضبط المدنى ولكنها تزيد بذلك من وعى الضباط السياسى ويؤدى ارتفاع درجة هذا الوعى الى زيادة احتمالات الاطاحة بالحكومة وتزيد هذه الاحتمالات اذا ما اعتقد الضباط انهم يتحملون مسئولية اصـلاح النسق العسـكرى اذا ما اهمل السياسيون واجباتهم وهذا ما حدث فى الارجنتين حينما سيطر هذا المعتقد على العسكريين . **ولهذا يمكن القول بأن احتمالات التدخـل العسكرى تزداد بتوسع محتوى تعليم الضباط وشموله لموضوعات وقضايا سياسية تدخل فى صميم اعمال المدنيين .**

العوامل البيئية لتدخل النسق العسكرى فى شئون المجتمع :

يعنى الارتباط بين العوامل الاجتماعية والاقتصادية والتدخل العسكرى أن هناك علاقة بين الجماعات غير الراضية من السكان وبين افراد القوات المسلحة وحينما تشتد الصراعات الاجتماعية وتتعدد تزداد احتمالات التدخل العسكرى .

وقد حاول روبرت بوتمان Robert Putman الوقوف على العلاقة **بين الحراك الاجتماعى والتدخل العسكرى** فى دول امريكا اللاتينية فى الفترة من سنة ١٩٥٦ ــ ١٩٦٥ وكانت مشيرات الحراك الاجتماعى هى (التحضر ومحو الامية ودورة الجرائد والتعليم العالى وتوزيع الراديو) وانتهى من دراسته الى أن هناك ارتباطا سلبيا بينهما فكلما ارتفع مستوى الحراك الاجتماعى زادت القيود على الطموح السياسى للقوات المسلحة .

ويختلف هنجتون مع بوتمان فى دور الحراك الاجتماعى فى التدخل العسكرى ويرى أن العامل الهام المؤثر فى تدخل القوات المسلحة ليس هو الحراك الاجتماعى ولكنه درجة وعى المؤسسات السياسية القائمة ومقابلتها للتوقعات المتولدة عن درجة الحراك الاجتماعى . ولهذا يمكن أن ترتفع درجة الحراك الاجتماعى وتزداد احتمالات التدخل العسكرى فى نفس الوقت .

وهناك عوامل اجتماعية اخرى تؤثر على احتمالات التدخل العسكرى كالتقسيمات الطبقية والاختلافات الاقليمية والتعليمية أو اللغوية أو الدينية وكلما كان هناك تصدع فى المجتمع كان هذا يعنى انخفاض درجة شرعية الحكومة وعدم قدرتها على التوفيق بين القيم والاتجاهات المختلفة فى المجتمع.

وتعتبر زنزبار احد الأمثلة الواضحة لبروز دور القوات المسلحة من خلال الصراعات الاجتماعية اذا تمرد فيها الافارقة ومنهم العديد ممن طردوا من خدمة الشرطة على الاقلية العربية الحاكمة واصبحت القوة هى العامل الحاسم فى حل الصراع بينهما . وعلى الجانب الآخر يوضح تاريخ امريكا اللاتينية فى القرن التاسع عشر كيف استخدمت القوات المسلحة قوتها فى تأييد الاقلية من مالكى الاراضى .

ويظهر من المثالين السابقين كيف أن القوات المسلحة تلعب دورا حاسما فى حل الصراعات الاجتماعية القائمة وان كانت الشرطة قد اخذت زمام المبادأة فى زنزبار كتعبير عن الاستياء العام فى البلاد (١) ، **ولهذا يمكن القول أن احتمالات التدخل العسكرى تزداد بتزايد حدة الصراع الناشىء عن الانقسامات الطبقية والسلالية المهددة لمكانة وقوة الطبقة او الجماعة السائدة .**

واذا احس القادة العسكريون بأية اجراءات تتخذهاالحكومة**بسبب الظروف الاقتصادية** التى تمر بها البلاد وتتجه بها الى تخفيض ميزانيتها للقوات المسلحه فقد يرون أن هذه الاجراءات مهددة لمصالحهم وامتيازاتهم فتزيد بالتالى احتمالات تدخلهم العسكرى . وقد درس كل من فوصم Fossum ونيدلر Needler العلاقة بين الانهيار الاقتصادى والانقلابات العسكرية فوجدا أن هذه الانقلابات تزيد فى سنوات الانهيار الاقتصادى . ولاحظ نيدلر انه لم يحدث غير انقلاب واحد فى امريكا اللاتينية فى الفترة من سنة ١٩٣٨ — ١٩٤٢ حيث تميزت هذه الفترة بالانتعاش الاقتصادى وذلك على النقيض من عام ١٩٤٤ حيث زادت الانقلابات التى كانت متوافقة مع الانهيار الاقتصادى والمعاناة الاجتماعية **ولهذا يمكن القول أن احتمالات التدخل العسكرى تزداد مع تدهور الظروف الاقتصادية وخاصة اذا اعتقد العسكريون أن الحكومة لا تستطيع ان تفعل شيئا لمجابهة هذه الظروف .**

اما بالنسبه للعوامل السياسية فان عامل شرعية الحكم القائم وعدم شرعيته يعتبر من العوامل ذات العلاقة بالتدخل العسكرى فنادرا ما يحدث

---

(١) تزيد قوة الشرطة فى بعض الدول الأفريقية عن قوه القوات المسلحة كما قد يزداد تأثيرها فى الشئون الداخلية ، فالقوات المسلحة فى ليبيريا مثلا تتكون من ٣٥٠٠ رجل مقابل قوة شرطة قوامها عشرون الفا من الرجال كما ان نيجيريا قد جندت قبل الحرب الاهلية ٢٣ الف رجل لقوات الشرطه مقابل ٨٣٠٠ رجل فى الكتائب العسكرية ويبلغ عدد القوات المسلحة فى تشاد ٤٠٠ رجل مقابل ١٩٥٠ للشرطة ، والجابون ٩٠٠ رجل شرطة مقابل ٦٠٠ رجل فقط من القوات المسلحة . (Potholm, 1969, p. 141).

تدخل من جانب القوات المسلحة فى بلاد تتمتع فيها الحكومة بدرجة عالية من الشرعية على الرغم من حيازة الاولى للقوة والنفوذ لانها تحقق اهدافها عن طريق المفاوضات بدلا من اللجوء الى الضغط على الحكومة ، كما أن وجود حكم عسكرى فى هذه البلاد يعتبر امرا منافيا للمشاعر العامة وداعيا الى الاستياء .

اما فى البلاد التى تنخفض فيها درجة شرعية الحكومة القائمة ولا يكون فيها اتفاق بين الجماعات السياسية على اسلوب حل الصراع السياسى فان العنصر الحاكم يلجأ الى محاولة كسب تأييد من بيدهم القوة ومن هنا يحدث التدخل فى شئون المجتمع من جانب القوات المسلحة .

ولاحظت كاترين كوتلى Katherine Chotely ان مخططى الانقلابات يعملون على الحصول على تأييد المدنيين والكتائب العسكرية وتأكيد اشتراكهم فى المعاناة وذلك من خلال الدعايات التى يقومون بها خلال فترة الاعداد للانقلاب وحينما تفشل الحكومة فى اصلاح الامور يبحث الشعب عن اسس جديدة للشرعية السياسية ومن ثم تكون الفرصة مهيأة للتدخل العسكرى .

وقد تستخدم كل الحكومات تقريبا ،القوة ضد من يخرقون القانون لكن اكثرها فاعلية هى التى تتمتع بدرجة عالية من الشرعية حيث يتبل الافراد القانون بارادتهم وليس بالعنف أو التهديد ، وحينما لا يكون هناك اتفاق على وسائل تغيير السياسات والافراد يظهر العنف واذا لم تعترف القوات المسلحة بحق الحكومة فى اصدار القرار فانها ستوجه اسلحتها لها بدلا من القوى المعارضة لها .

وقد قدتم فاينر مفهوما مشابها لمفهوم الشرعية يوضح به العلاقة بين الشرعية والدور السياسى للقوات المسلحة **وهو مفهوم الثقافة السياسية** Political Culture **الذى قسمه الى اربعة انواع وفقا للبلاد التى تسود فيها وذلك على النحو التالى :**

١ ــ **بلاد تتميز بدرجة محدودة جدا من الثقافة السياسية :** وتسقط الحكومة فى هذه البلاد باستخدام العنف أو التهديد باستخدامه وتستطيع القوات المسلحة الضغط على الحكومة وازاحتها ، ويحينما يضطلع الضباط باوضاع الحكم فقد يستمرون فى مناصبهم لفترة غير محدودة ، ولا تحول الثقافة السياسية دون استخدام العنف مرة أخرى ، بمعنى أن شرعية هؤلاء الذين يشغلون الاوضاع السياسية تكون ضعيفة للغاية الى درجة انها لا تستطيع مجابهه الطموحيين من الجماعات الاخرى من الذين يرغبون فى الاطاحة بها .

٢ ــ **بلاد تتمتع بثقافة سياسية ضئيلة :** وقد يكون للشرعية فيها دور كبير بمعنى أن التدخل العسكرى يجب أن يكون له مبرر هنا ، ويمكن للعسكريين ازاحة الحكومات القائمة واستبدالها مؤقتا بحكم عسكرى والشرعية هنا مائعة بمعنى انها يمكن أن تجرى من حكومة لأخرى بعدها .

٣ ــ **بلاد تتميز بثقافة سياسية نامية :** وتتمتع الحكومات فى هذه البلاد بدرجة عالية من الشرعية بمعنى أن هناك اجراءات مقبولة لتغيير السلطة السياسية وللمناصب السياسية ونادرا ما تحدث الازاحه الكاملة أو الجزئية للحكومة عن طريق القوات المسلحه بصفة مباشرة أو بالتحالف المدنى العسكرى وذلك حين تستخدم القوات المسلحه ضغوطها لتحقيق ما تريد كما حدث فى الجمهورية الفرنسية الرابعة حينما استخدمت نفوذها لتسرع بنقل فرنسا الى نسق سياسى جديد .

٤ ــ **بلاد تتميز بثقافة سياسية عالية :** وتكون فيها شرعية الحكومة قوية الى درجة تمنع فيها تهديد القوات المسلحة .

وقد قدم هنجتون تحليلا آخر راى فيه أن التدخل العسكرى يحدث نتيجة لعدم وجود وسيط شرعى ومقبول للتوسط فى حل الصراعات فى المجتمع

وراى ايضا ان المجتمع البريتورى هو الوحيد الذى تؤدى فيه القوات المسلحة هذا الدور ، كما ميز هنجتون بين ثلاثة انـــواع من هذه المجتمعـــات هى الاورليجاركية والراديكالية والجماهيرية ، وتشهد الاولى صراعات سياسية بين زمر من الافراد والعائلات ، أما النوع الثانى فتحدث فيه الصراعات بين الجماعات والمؤسســـات الوظيفية اما الثالث فيتميز بسيطرة حـــركة أو طبقة اجتماعية على الحكم ، ولا يحتاج التدخل العسكرى فى المجتمع البريتورى الى تقديم مسببات طالما انه ليست هناك وسائل منظمة مقبولة لاحداث الضبط المطلوب فتصبح القوة بالتالى هى الطريق العادى لتغيير الحكومة والسائد فى تحليل هنجتون عن المجتمع البريتورى هو ضعف مؤسساته وقياداتـــه السياسية وتكون القوات المسلحة فيه احدى القوى العديدة المتنافســـة التى تعطى لنفسها سلطة احداث الضبط ويمكن اجمال **ما سبق فيما يلى :**

١ ــ ان احتمال التدخل العسكرى يزداد مع غياب أو ضعف الاجراءات المتفق عليها لاحداث تغيير سلمى سياسى .

٢ ــ ان احتمال التدخل العسكرى يزداد مع وجود جماعات مدنيـــة متنافسة تسعى للحصول على تأييد القوات المسلحة دعما لقوتها السياسية .

٣ ــ تتوقف درجة احتفاظ القوات المسلحة بالقوة تبعا للشرعية التى تتمتع بها الحكومة القائمة .

ويعنى هذا ان الادوار السياسية التى تملأها القوات المسلحة تتراوح بين الخضوع الكلى للحكم المدنى أو القبول المرغوب او غير المرغوب فيـــه للسيادة السياسية مع درجات مختلفة من النفوذ السياسى او الازاحة الكاملة للحكومة المدنية . (Welche, pp. 22—30)

ثانيا : انواع التدخل العسكرى :

لعل ابرز سمات الضباط القائمين بالتدخل العسكرى معارضتهم للنشاط السياسى الجماهيرى وللسياسيين ودفاعهم عن مصـــالح القوات المسلحة

وعلى الرغم من هذا فان هناك اختلافات هامة بين هؤلاء الضباط فى مستوى التدخل واهدافه وطموحه وعلاقته بالقوة الحكومية ، فكلما عظمت درجة طموحهم الاقتصادى والسياسى عظمت درجة قوتهم السياسية والعكس صحيح .

ويمكن القول أن هناك ثلاثة انواع من التدخل العسكرى هى : المعتدل Moderate System والوصى Guardian System والحاكم Ruler System ويوضح الجدول الآتى العلاقة بين انواع التدخل ومستواه ومدى القوة التى يحدثها وموقفه من الاهداف السياسية الاقتصادية .

مستوى التدخل	انواع التدخل العسكرى		
مدى القوة الاهداف السياسية والاقتصادية	المعتدل	الوصي	الحاكم
مدى القوة	قوة معارضة	ضبط حكومى	حكم مسيطر
الاهداف السياسية .. والاقتصادية	يجعلون الوضع كما هو عليه	يجعلون الوضع كما هو عليه أو يصححون القصور او يطبقون اى شيء جديد	يؤثرون على الاوضاع السياسية واحيانا الاقتصادية والاجتماعية

اولا : النظام المعتدل

يمارس الضباط فى هذا النظام قوة معارضة عالية الدرجة على القرارات السياسية والحكومية دون أن يمارسوا الضبط على الحكومة ، فالمدنيون

يحكمون لكن القوات المسلحة تراجعهم حيث لا تقبل نوعا من الضبط الحكومى الكلى ، ويتميز هذا النوع بانه ذو طبيعة سياسية عالية ويشكل افراده جماعات ضاغطة قوية على شاغلى المناصب من المدنيين ويصل بهم الامر احيانا الى احداث ما يعرف بالاحلال الانقلابى حينما يرون ذلك ضروريا حيث يسقطون الحكومة ويحلون محلها جماعات اخرى مدنية تكون مقبولة لديهم وهم لايمارسون السيطرة الحكومية بانفسهم لان اهدافهم محددة ويحاولون دائما ان يجعلوا الوضع كما هو عليه من حيث الحفاظ على التوازن أو عدم التوازن فى القوة بين الجماعات المتنافسة ويعملون دائما على تحطيم اية محاولة لاحداث اى نوع من التغيير الهام فى توزيع العائد الاقتصادى ويقيمون استقرارا سياسيا فى البلاد .

وخلاصة هذا النوع من الحكم انه محافظ ولا يمارس القوة الحكومية بنفسه لانه يرى ان الضبط المباشر غير ضرورى بالنسبة لاهدافه ومن الاسهل له أن يمنع التغيير عن ان يحدثه ، لكنه قد يتحول عبر الزمن الى نظام وصى او مسيطر وبمجرد ان يصبح افراده سياسيون يبدأون فى ممارسة السلطة بانفسهم ، فاذا وجدوا أن مطالبهم لا تجاب يقومون بانقلاب ويحتفظون بالقوة لانفسهم وتعتبر الارجنتين مثالا بارزا لهذا النوع الارتقائى ، ففى خلال فترة رئاسة فروبنديزى Frondizi من عام ٥٩ — ١٩٦٢ كان الجيش معتدلا فى مطالبه . ولكنه اصر بعد ذلك على تغيير عدة وزراء واحلال محلهم وتغيير سياسة استغلال حقول الزيت واجراء اصلاحات تعليمية وقطع العلاقات مع كوبا وتقييد نشاط الحزب الشيوعى .

ثانيا : النظام الوصى :

لا تختلف اهداف هذا النظام عن سابقه الا فى اقتناع قادته بأن اهدافهم لا يمكن أن تتحقق الا اذا قبضوا بانفسهم على زمام الامور ، وهم مقتنعون تماما بانه ليس هناك بديل غيرهم يمكن أن يقوم بذلك والا لو تركوا الامور كما هى فستئول القوة الى اشخاص يعارضونهم فى اهدافهم ، وحينما يطيح هذا النظام بالحكومة المدنية يحتفظ بالقوة فى يده فترة تتراوح عادة بين عامين واربعة اعوام . ويلتزم بالحفاظ على الوضع الذى كانت عليه البلاد قبل

سيطرتهم على الحكم ثم يحاولون بعد ذلك اجراء التعديلات السياسية والاقتصادية والادارية التى تعالج قصور الحكومة السابقة دون احداث تغييرات أساسية فى البلاد .

ويلجأ هذا النظام كغيره من الانظمة الى تقييد الحقوق والحريات السياسية ويسمح عادة للاجزاب السياسية والصحف واتحادات العمال بالعمل لكنه يحدد انشطتها بشدة . ويحظر على الصحف التى يسمح لها بالنشر ان تنتقد الحكومة او القوات المسلحة (Nordlinger, p. 23) وقد قسم لكمان Luckman النظام الوصى الى اربعة انواع
(Luckman, R., 1971, pp. 28—29)

(أ) الوصى المباشر : Direct Guardian :

وتضطلع القوات المسلحة هنا بشئون الدولة مباشرة لفترة طويلة من الزمن . وترى انها الحارسة الوحيدة على قيم المجتمع وانها الوحيدة التى تستطيع الحفاظ على الاستقرار السياسى وفاعليته بسبب فشل المؤسسات المدنية فى تحقيق ذلك . ومن امثلة هذا النظام باكستان تحت حكم ايوب خان ، وتركيا تحت حكم اتاتورك .

(ب) الوصى البديل : Alternative Guardian

ويترك فيه ضباط القوات المسلحة السلطة بعد فترة قصيرة وينسحبون منها لحماية تماسكهم من الضغط السياسى كما حدث فى بورما عام ١٩٦٠ — والسودان عام ١٩٦٤ .

(جـ) الوصى المستتر : Catalyatic Guardian

ولا ترغب القوات المسلحة هنا فى ان تحكم بنفسها لكنها تتدخل لضمان وجود من يتفقون مع مفاهيمها . وقد حدث ذلك فى الارجنتين بعد الاطاحة ببيرون حيث لم تكن القوات المسلحة بنفسها فى السلطة .

(د) الوصى المهيمن : Cover Guardian

وهو اكثر النظم انتشارا وتعمل فيه القوات المسلحة على تأييد نظام

سياسى قادر على تحقيق المصلحة القومية وتمده بالتأييد المناسب لفترة طويلة من الزمن وقد تخضع نفسها سياسيا له ؛ ولكنها تحتفظ بالقدرة على التحرك السياسى المباشر لمجابهة أى طارىء لا تراه مناسبا لمفاهيمها كما حدث فى تركيا عام ١٩٦٠ . (Ibid p. 29)

ثالثا : النظـــام الحاكـــم :

يمثل هذا النظام ١٠٪ فقط من كل حالات التدخل العسكرى ؛ وتكمن أهميته فى طموحه السياسى والاقتصادى وهو على النقيض من النظـــام الوصى . الذى يراقب اعمال الحكومة يستولى على الحكم ويحرك مختلف جوانب الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ، ويصف ضباطه انفسهم بانهم راديكاليون أو ثوريون ؛ ولكى يحققوا اهدافهم السياسية والاقتصادية يعلنون أن ذلك سيأخذ فترة غير محددة من الحكم العسكرى ، بينما يعد النظام الوصى بانه سيعيد السلطة الى المدنيين خلال فترة محددة من الزمن فان النظام الحاكم اذا وعد لا يفى بوعده ، ويمكن أن نأخذ مثالا لهذا بما قاله الجنرال الشيلى بينوشيت Pinochet فى عام ١٩٧٤ (.. ستبقى القوات المسلحة فى شيلى لفترة غير محددة فى الحكم وذلك لأن عملية بناء البلاد ومؤسساتها اخلاقيا وماديا تحتاج الى فترة طويلة وستظل تمارس القوات المسلحة دورهـــا ومسئولياتها فى الحفـــاظ على الأمن القـــومى تحـــت حكومة مدنية مستقلة) . . ويعنى هذا انهم لن يقبلوا الضبط المدنى فوقهم وسيتصرفون كنظام معتدل .

ويعمل هذا النظام على احداث تغييرات اساسية فى البلاد بابعـــاد كل مراكز القوى الموجودة والقضاء على حكم الاقلية وحل الاحزاب السياسية وتقييدها وابعاد قادة الاحزاب الجماهيرية من المناصب الحكومية ، ولهذا النظام نفس اهتمامات النظام الوصى الاقتصادية . فقادته يعلنون انهم يرغبون فى اصلاح الاقتصاد ليس بسياسة مالية جديدة أو باقتصـــــاد بديل ولكن بزيادة معدل الاستثمار وبعمل برامج تحديثية تكون متطلبة للنمو الاقتصادى وبعض هذه الانظمة يهدف الى احداث تغييرات اقتصـــادية تقدمية ينتج عنها تحسن ملحوظ فى مستوى الحياة للطبقات الفقيرة عن

طريق التوزيع المتساوى للدخول ولفرص العمل وللخدمات الاضافية العامة والمقاييس التقدمية من وجهة نظرهم هى زيادة عدد مالكى الاراضى الزراعية واصلاحها واعطاء الفلاحين سلفا حرة ورفع الحد الادنى للاجور وتوسيع برامج الضمان الاجتماعى والرعاية الطبية والخدمات التعليمية والتأميم ومشروعات الملكية الخاصة وتشريع قوانين ضريبية تحقق المساواة اكثر .

وهذا النظام اكثر تسلطا من النظام الوصى ويستخدم القوه للسيطره على الامور ويحرص على أن يحرر الصحف صحفيون معينون وقد يسمح بالنقد والمعارضة ولكن الى درجة محدودة وتحاول بعض الانظمة من هذا النوع تعبئة الجماهير بخلق احزاب ذات طابع جماهيرى أو حركات سياسية تتولى هى الرقابة عليها من اعلى .

ولكن هل للحكام العسكريين بصفة عامه دوافع تبنى سياسات اقتصادية واجتماعية تقدمية ؟

يرى نورد لنجر انه ليس للحكام العسكريين اية دوافع تؤدى لذلك . ولكنهم يضطرون الى تبنى هذه السياسات تحت ظروف معينة ترتبط باوضاع البلاد وبالوعى السياسى الجماهيرى ، وقد اجرى نورد لنجر — للتحقق من ذلك دراسة لـ ٢٢٩ — انقلابا مضادا حدثت فى الفترة من ١٩٤٦ — ١٩٧٠ . وتبين له من هذه الدراسة الآتى :

١ — أن دوافع الانقلابات كانت هى الاطاحة بالمدنيين والحكومات العسكرية القائمة لاسباب ليست لها علاقة بالتغيير الاقتصادى .

٢ — ان دوافع الاصلاح كانت موجودة فى ١٨ انقلابا .

٣ — أن ٨٪ من هذه الانقلابات كانت تسعى الى تصحيح الاوضاع واحداث تغييرات سياسية واجتماعية واقتصادية .

٤ ــ تتأثر دوافع الضباط كصانعى قرار اقتصادى بمصالحهم الجمعية ومثال ذلك ان معظم التغييرات الاقتصـــادية التقدمية تحتاج الى اعتمادات مالية (كبناء المستشفيات وتدريب الاطباء والمدرسين وبناء المدارس والمنازل وزيادة الاجور وتغطية تكاليف البطالة وتوزيـــع الاراضى واعطاء القروض لصغار الفلاحين) .. لكنه اذا تعارضت الاعمادات المالية المخصصة لذلك مع ميزانية الدفاع فان الاولوية تعطى للأخيرة .

ثالثا : التبريرات التى يقدمها النسق العسكرى للتدخل فى شئون المجتمع :

حينما ينجح الضباط فى الاطاحة بالحكومة يحاولون اعطاء التبريرات لما يقومون به فيتحدثون عن قضايا الجماهير ومشاكلها ويتصورون انفسهم آباء للأمة والمسئولين عنها وعن حمايتها ويعلنون للجماهير أن الحكم المدنى السابق قد انتهك الدستور وانه كان لابد من تدخلهم لاعادة الامـــور الى نصابها الصحيح . ويمكن أن نلمس ذلك من خلال الحديث الذى ادلى به الجنرال اونجانيا Ongania ــ قائد القوات المسلحة الارجنتينية ــ على ضباط الاكاديمية العسكرية الامريكية عام ١٩٦٠ (.. تكون طاعة القوات المسلحة للحكومة واجبة حينما تستمد هذه الحكومة قوتها من الشعب وحينما تعمل على ضمان حقوقه الدستوريه فالطـــاعة هى الدستور وللقـــانون اساسا وليست لرجال أو لاحزاب سياسية دفعتهم الظروف والاقدار للقبض على زمام الامور .. لكنه يجب ان يكون واضحا انه لن تكون هناك طـــاعة اذا اسىء استخدام السلطـــــة وانتهكـــت المبادىء الاســـاسية للنظام الجمهورى) .

وقال اونجانيا ايضا (.. للناس الحـــق ــ تحت هذه الظروف ــ فى مقاومة الظلم لكن المواطنين غير المسلحين لا يملكون القوة لاستخدام هذا الحق .. ومن ثم فانها تصبح مسئولية من يملكون القوة ــ اى القوات المسلحة ــ وهى مســـئولية خاصة وجوهرية . تتجاوز حدود التزاماتها نحو السلطة القائمة ...)

بهذا التفسير اعطى الجنرال اونجانيا مبررا لانقلابه لكن هناك العديد من الاسباب الاخرى التى يرتكز عليها العسكريون لتبرير تدخلاتهم وهى كما يلى :

(أ) أن الحكومة المدنية فشلت فى تحقيق الاهداف التى ترجوها الامة .

(ب) ان الحكومة المدنية قامت بافعال غير قانونية تتعارض مع المبادىء الدستورية .

(جـ) أن الجماعات القائمة تصرفت بما يهدد الامن الداخلى للبلاد وشجعت على العنف وعدم الاستقرار السياسى .

(د) ان الحكومة قد تبنت سياسات ادت الى انهيار اقتصادى .

(هـ) ان الحكومة قد فشلت فى تخطيطها لبرامج الاصلاح الاقتصادى والاجتماعى العصرى .

ويؤكد العسكريون فى نفس الوقت انهم عازمون على ازالة الفساد واستئصال جذور عناصر الهدم فى الدولة وعلاج الخلل السياسى وتحديث الاقتصاد واتباع سياسة اقتصادية تقدمية .. وينجح العسكريون فى ذلك لكن المهم هنا أن ما يلزمون به انفسهم هو تصحيح القصور المدنى فى العهد السابق عليه اكثر من انه الزام لانفسهم ببناء مجتمع افضل ومختلف .
(Nordlinger, pp. 21—29)

بقاء الانظمة العسكرية فى الحكم :

تختلف فترة بقاء الانظمة العسكرية فى الحكم من نظام لآخر اذ ينجح بعضها فى الاستمرار لفترة طويلة دون حدوث تغييرات جوهرية فى بنائه أو خصائص صفوته بينما لا يبقى البعض الآخر الا لفترة قصيرة ، واذا كان يمكن وضع الانظمة المدنية فى متصل يتراوح بين الاستقرار وعدم الاستقرار فان الانظمة العسكرية يمكن وصفها على العكس من ذلك فى متصل متراوح بين عدم الاستقرار والاستقرار ، ورغم انه من الصعب وضع مقياس مناسب لتحديد متوسط فترة بقاء الحكم العسكرى الا انه يمكن القول أن حقبة عشرين

عاما هى الحد الادنى المناسب للقول بأن هذا الحكم أو ذلك حكم مستقرويحتاج النظام المستقر الى فترة كافية تتوالى فيها عدة حكومات حتى يحل جيل جديد محل كبار العسكريين دون أن يحدث أى تغيير اساسى فى بناء النظام أو خصائص صفوته .

وتخرج عدة دول من هذا المقياس (فترة العشرين عاما) ومن بينهـا الارجنتين التى استولى عنها الجنرال ستروسن Strosen على السـلطة منذ عام ١٩٥٤ وكذلك تايلاند التى ظلت الحكومة العسكرية بها من عـام ١٩٤٧ حتى عام ١٩٦٨ .

وهناك بعض الانظمة الأخرى التى بقيت لعشر سنوات أو أكثر ومن امثلتها :

* باكستان (٥٨ — ١٩٧٠) * كوريا الشمالية (١٩٦١ —)
* بورمـا (٦٢ —) * سوريـا (١٩٦٣ —)
* البرازيل (٦٤ —) * زائيـر (١٩٦٥ —)
* اندونيسيا (٦٥ —) * نيجيريا (١٩٦٦ —)

وترجع اسباب عدم استقرار الحكم العسكرى الى ما يلى :

(أ) اجبار العسكريين على التخلى عن السلطة تحت الضغط المدنى والمعارضة المدنية المكثفة .

(ب) أن يتولى ضباط آخرون معروفون لدى الحكومة ازاحه الضباط الحاليين .

(ج) أن يتخلى العسكريون طواعية عن الحكم تحت الضغط الداخلى من قبل الضباط أو الخارجى من قبل المدنيين . (Ibid, p. 138)

ويدعو التفصيل السابق للتساؤل . . هل يمكن أن نطلق على نظام الحكم انه حكم عسكرى أو بريتورى حتى اذا مر على الانقـلاب عشر

أو عشرون سنة أو حتى لو خلع القادة زيهم العسكرى واضطلعوا بمسئوليات رئاسة الجمهورية . أو رئاسة الوزارء .

الاجابة هنا بنعم طالما أن القوات المسلحة هى التى اخذت بزمام الأمور عن طريق الانقلاب وطالما أن اعلى المسئولين الحكوميين قد خدم أو مازال مستمرا فى خدمة القوات المسلحة ويعتمد عليها فى الاحتفاظ بالقوة .
(Ibid, p. 4)

رابعا : الاصول الاجتماعية للضباط الذين يقودون التدخل :

اذا لم يكن دارسو التدخلات العسكرية متفقين على اى افتراض فانهم يتفقون على افتراض واحد مؤداه أن الضباط يجندون اساسا من الطبقة المتوسطة وقد يقال أن مفهوم الطبقة المتوسطة مفهوم غامض لكنه يمكن تحديده بالطبقة التى تتوسط الطبقتين الاخريين الاولى هى الطبقة القليلة من الاثرياء واصحاب المشروعات وملاك الاراضى والمهنيين الناجحين والثانية هى الساحقة من الطبقة الدنيا كالعمال والفلاحين المعدمين وذوى الملكيات المحدودة . وتشمل الطبقة المتوسطة المدرسين والموظفين المدنيين والفنيين وملاك المحال العامة والتجار والمقاولين وضباط القوات المسلحة .

وينتمى آباء الضباط الذين يقبضون على زمام الحكم فى بلاد عديدة الى الطبقة المتوسطة كالحال فى شيلى والعراق وتركيا ونيجيريا واذا اجرينا مقارنة عن هذا الوضع فى كل من دول امريكا اللاتينية ودول الشرق الاوسط لوجدنا أن ضباط الدول الافريقية والشرق الاوسط ينتمون الى الطبقة المتوسطة بينما قد ينتمى ضباط دول امريكا اللاتينية لخلفية تجمع بين الطبقتين العليا والمتوسطة ، وتعطى البرازيل مثالا واضحا لذلك ففى الفترة من عام ١٩٤١ الى ١٩٤٣ كان ٢٠٪ من الطلاب الذين التحقوا باكاديميتها العسكرية منتمين الى الطبقة العليا و ٧٦٪ من الطبقة المتوسطة و ٤٪ من الطبقة الدنيا ومع بداية الستينات انخفضت نسبة مجندى الطبقة العليا الى ٩٪ ووصلت نسبة مجندى الطبقة المتوسطة الى ٧٨٪ (Ibid p. 22)

ورغم هذا فان هناك اختلافا حول هذا الموضوع من بلد لآخر وعبـــر

فترات مختلفة فى نفس البلد (Wiliner, 1970 p. 343) واندونيسياخيرمثال لذلك . فالقيادة فى الجيش الاندونيسى وباقى الافرع الاخرى مجندة اساسا من الطبقة العليا . (Ann, 1970, p. 343)

والواقع أن الطبقة العليا لا تمد القوات المسلحة بافرادها ليصبحوا ضباطا بها ، ويرجع ذلك الى أن هذه الطبقة تملك المشروعات التى تحقق الثروة وتتكون من كبار ملاك الاراضى والمهنيين ولا ينجذبون للالتحاق بالقوات المسلحة واتخاذها كسياق مهنى ، وهم يطمحون دائما الى الاوضاع المريحةفى القطاع المدنى بسبب ما يتمتعون به من مزايا علمية واقتصادية واجتماعية ، واذا كانت هناك احتمالات لحصولهم على اوضاع ذات نفوذ داخل القوات المسلحة بعد فترة من الزمن فهم يفضلون الحصول عليها فى اى مكان آخر وهم يرون انه على الرغم من تمتع الضباط بمكانة اجتماعية عالية نسبيا فان هيبتهم ادنى من هيبة اى مهنة أخرى فى القطاع المدنى .

لكن افراد الطبقة الوسطى لا يترددن فى الالتحاق بالقوات المسلحة لما تتيحه لهم من فرصة فى الحراك الاجتماعى ويمكنهم مستواهم التعليمى من تحقيق ذلك ويحاولون دائما الحفاظ على وضعهم الاقتصادى ، اما الطبقة الدنيا فالقوات المسلحة بالنسبة لها خطوة حراكية الى اعلى فى السلم الاجتماعى وخاصة لخريجى المدارس الثانوية الذين كانوا يطمحون فى الالتحاق بالجامعات ولكنهم فشلوا فى تحقيق ذلك . ويكون التعليم العسكرى بالنسبة لهم امرا بديلا وسهلا ومساويا من ناحية المكانة فى نظرهم للتعليم الجامعى . (Nordlinger, p. 34)

بعد هذا العرض التحليلى لعوامل تدخل النسق العسكرى فى شئون المجتمع ننتقل الى اعطاء امثلة توضيحية لعلاقة النسق العسكرى بالمجتمع فى كل من الدول الكبرى ودول اوربا الغربية والدول الاشتراكية .